بان از الة دم الشهيد تفويتا للفضيلة على الغير بغير اذنه ولا يجوز
التصرف على الغير الا بالمصلحة والمسئاك متصرف على نفسه وانما
نظير ازالة دم الشهيد ان يسوك مكلف صبيا بعد الزوال بغير
اذنه ولا شك في تحريمه انتهى الى شريف قوله وخلوف
افواههم اطيب ومعنى كونه اطيب عند الله تعالى وعليه ورضاه
به وبذلك فسره الخطابي والبغوي وغيرهما فلا يختص بيوم القيامة
وقال ابن الصلاح وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام مختص بالشهيد
بذلك في رواية مسلم واجيب بان ذكر القيمة فيها لكونها محل جزا
لا للتقييد بها انتهى الى شريف قوله ولان التغير قبل الزوال
يكون من اثر الطعام غالبا ولو واصل كرهت الازالة قبل الزوال
ايضا اي وبعد الفجر تزول الكراهة بالغروب ويعود بالفجر قوله
وصلاة ولو في اثنائها بفعل قليل خلافا لبعض المتاخرين قال في
المهمات والمنحة سنية لسجدة التلاوة والشكر والطواف
قوله والمراد باوله الى آخره هذا بالنسبة للمسنون الفعلية التي
ليست جنة فاوله السواك واما بالنسبة للسنن القولية فاولها
التسمية ويعد الجمع بين الاذكار المختلفة ملي قوله بان
يقرن النية بالتسمية عند اول غسلها كما يقرنها بتكبيرة الاحرام
وبهذا اندفع ما قيل ان قرنها بها مستحيل لانه ليس للفظ بالنية
بعد القرن قوله اما اذا تيقن طهرها اي وكان مستند اليقين
الغسل ثلاثا اما اذا كان مستند اليقين الغسل مرة فسيأتي في
كلام الشارح بقا الكراهة قوله وانما خرج من عهدة ما
استعبابها فسقط ما قيل ينبغي انتفاؤها بالاولى لتيقن الطهر
به بها كما لا كراهة اذا تيقن طهرها ولو كانت النجاسة المغلوظة
مغلظة فلا تزول الكراهة الا بالغسل سبعا احداهن بتراب طهور
قوله مستحق اي للاعتداد بها معا فلم يقدم الاستنشاق على
المضمضة حصلا هو دون المضمضة وان اتى بها بعده على المعتمد
كما لو تعمد قبل الافتتاح وان التعمد يحصل دون الافتتاح قوله
ووجهي الاستنان واللثات ويسن امرار الامسح عليها اي اليسرى
كما قاله الاسنوي والاذرعي والزركشي لان اليمين يكون قبضا الا اذا

جمع

جمع انتهى قوله الى آخر شوط وليس الاستنثار وذلك بان يخرج
بعد الاستنشاق ما في انفه من ماء او نحوه كوضه بيده اليسرى هـ
اي اصبع اليسرى والمراد المختصر قوله وتثليث الغسل ولو للسنن
على الاوجه ومسح راس وعمامة وجبيرة لا للخف ولو توضا مرة ثم
مرة ثم مرة لم تحصل فضيلة التثليث خلافا لظاهر في المضمضة
والاستنشاق لان الوجه واليدين متباعدان فيتبع الفراغ من
احدهما الانتقال الى الاخر والانف والفم كعضو واحد فجاز
تطهيرهما معا كاليدين كما نقله في المجموع عن الشيخ ابي محمد وبحثه
واقره وخالف الروياني والقفال وغيرهما فاوجبوا
وقد يوخذ بيان الغرض الاستظهار وهو حاصل بذلك ومراعاة
الجماعة اولى من مراعاة اداب الوضوء قوله بان يبقى
الاقل الخ اعترض بان ذلك ربما يزيد رابعة وهي بدعة وترك
اسهل من اتمام بدعة واجيب بانها اما تكون بدعة اذا علم انها
رابعة وحينئذ تكون مكروهة قوله على نحو عمامته وان لم
يضعها على طهر الا ان يكون عاصيا بلبس نحو العمامة فلا تكمل بالمسح
عليه كما استظهره بعضهم وانهم تولد بتيمم انه انه لا يكفي المسح
عليه استقلالا وانه لو مسح نحو العمامة او لزمه مسح حر من راسه
لا يكفي احدا من قولهم بتيمم خلافا لمن عسر ما اراد على العرة والحجل او
فاته بعض يد السنة قوله ان يدخل مسبحته اي راسهما
كما اشار اليه بقوله والمراد قوله كطهارة رجل محله في غيره
المحرم اما المحرم فلا قوله وليس البداءة باعلى الوجه وفي
اليدين والرجلين بالاصابع الا ان صب عليه غيره فبالمرفق هـ م
والكعب وهذا هو المعتمد قوله واطالة غرته الى آخره
ولو قبل العرض قوله وهي غسل ما فوق الواجب الى الصدر
راجع للاطالة فالغرة والتحجيل اسماء للواجب والمسنون هـ م
واطالتهما يحصل اقلهما ما دون زيادة وان سقط في الكل غسل العرض
لعوده قوله ويعود الممسوح مغسولا لو اعاد غسل ما قبله
بالاخيرة قوله ولو باجرة المثل اي فاضلة عن كفاية مؤنته

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)